

المحتويات:

- نبذة عن التغيرات المناخية
- الاسباب
- أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي
- استراتيجيات التكيف والتخطيط لمواجهة التغيرات المناخية
- دور المواصفات والمقاييس في مواجهة التحديات
- الحاجة إلى منهجيات متطورة
- التوصيات والمقترحات



المؤتمر الوطني حول دور
المواصفات في مواجهة
تحديات التغيرات المناخية
ونقص الغذاء والمياه والطاقة
القاهرة ٢٠٠٨/١١/٢٥-٢٤

ورقة عمل: التغيرات المناخية
وأثرها على نقص الغذاء والمياه
والطاقة ودور المواصفات في
تخفيف هذا الأثر

١ اعداد: م.ز. فاطمة الحسن الطاهر
المنسق القومي للبرنامج الخاص
بالأمن الغذائي

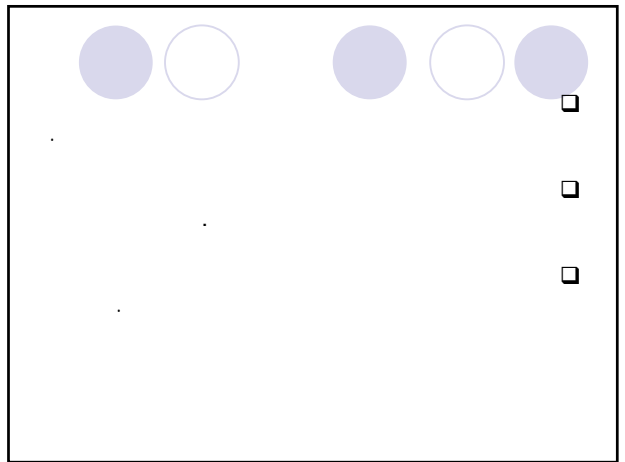
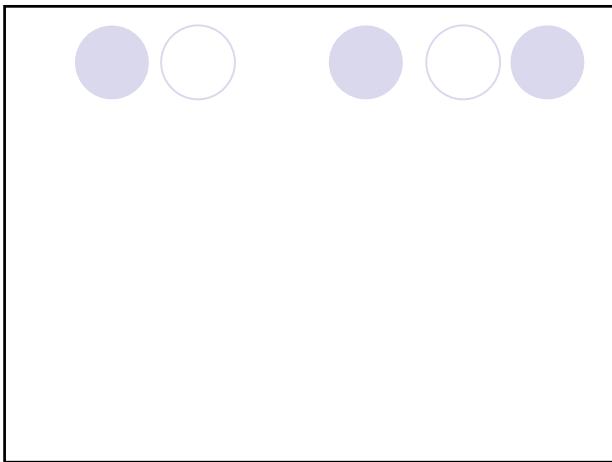
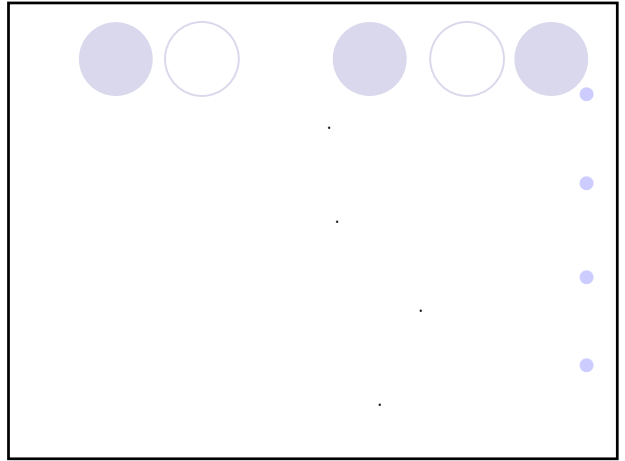
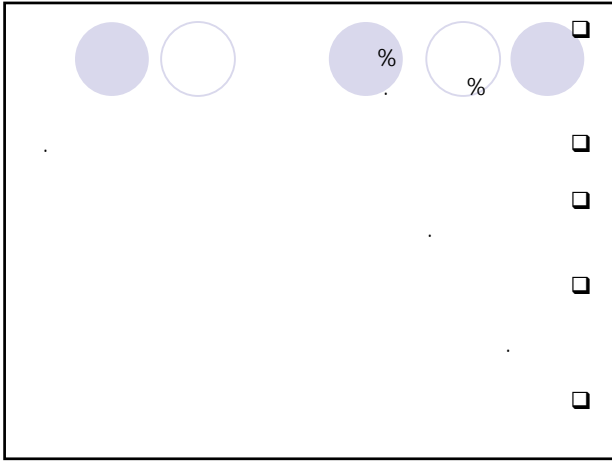
وزارة الزراعة والقطاعات

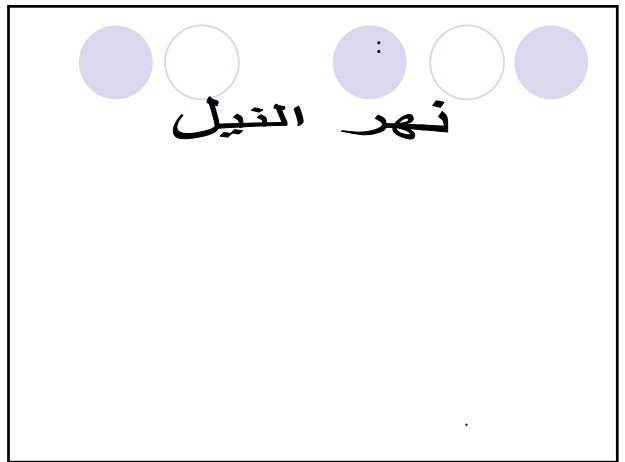
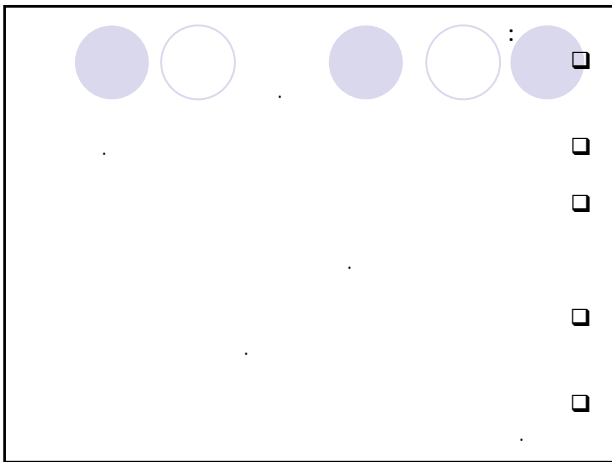
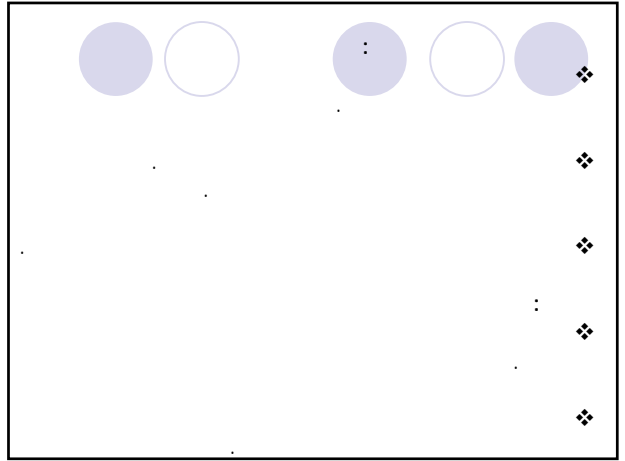
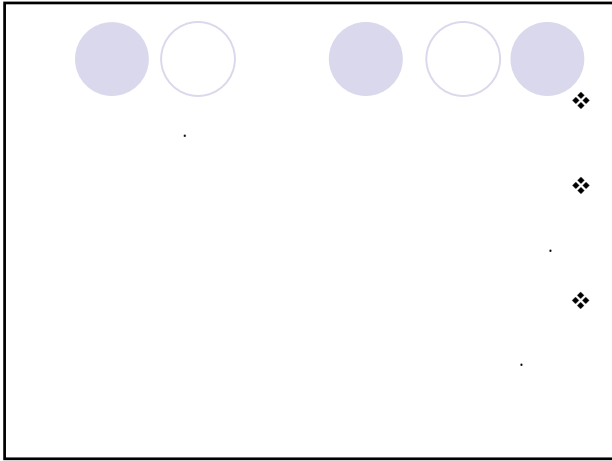
الهيئة العامة للغذاء والدواء

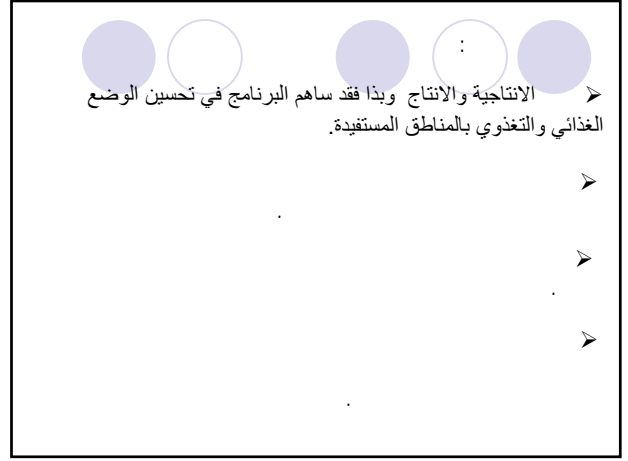
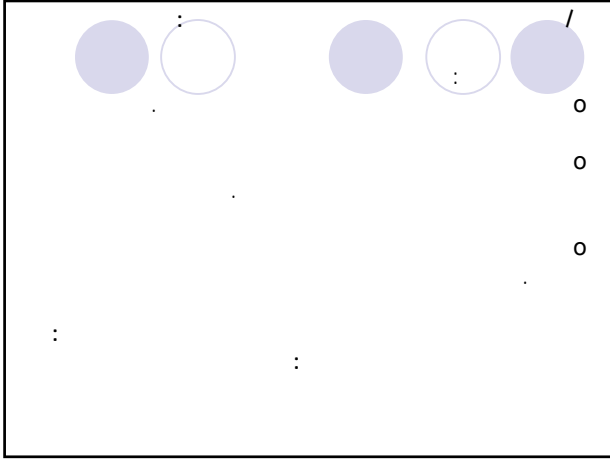


١/ ما هي التغيرات المناخية ونتائجها؟

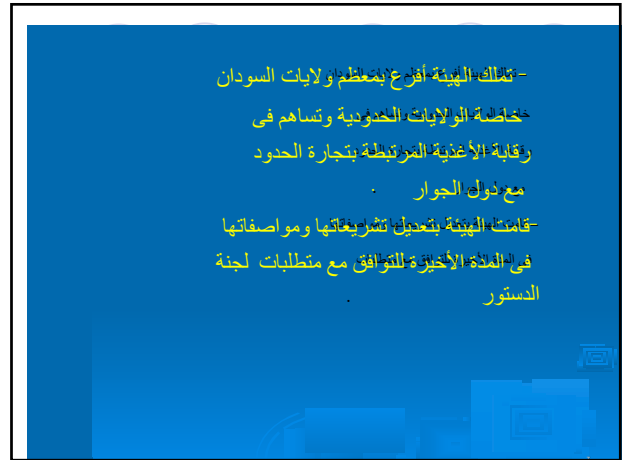
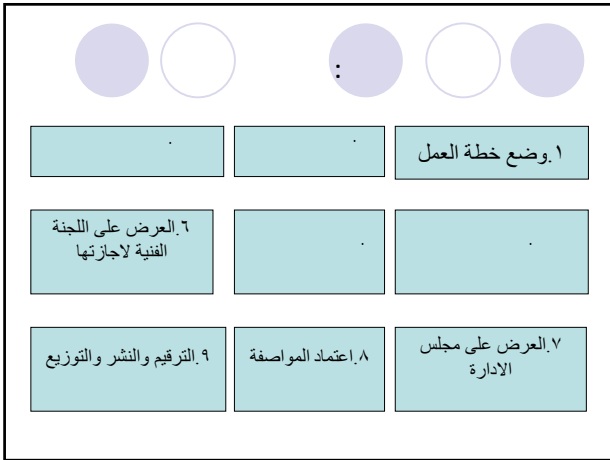
- هي التغيرات التي طرأت على المناخ بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، بين درجة وثلاث درجات في العديد من دول العالم.
- نتج عن ذلك تزايد كوارث الجفاف والفيضانات، التي قد تؤدي إلى إغراق آلاف الجزر المأهولة بالسكان.
- بالإضافة إلى تفاقم الجوع في أفريقيا، فضلاً عن انقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية المهددة.
- كما يتوقع أن تذوب الأنهار الجليدية في منطقة جبال "الهمالايا"، وهي أعلى سلسلة جبال في العالم مما سيكون له تأثيرات على مئات الملايين من البشر.
- فيما قد تحقق البلدان الصناعية مكاسب في إنتاجيتها الزراعية على المدى القصير مع ارتفاع درجات الحرارة عالمياً في المتوسط.







الانتاجية والانتاج وبدأ فقد ساهم البرنامج في تحسين الوضع الغذائي والتغذوي بالمناطق المستفيدة.



-تملك الهيئة فرعاً في معظم ولايات السودان

خاضعة للولايات الخدمية وتساهم في

رقابة الأغذية المرتبطة بتجارة الحدود

مع دول الجوار

-قامت الهيئة بتعدول تشريعاتها ومواصفاتها

في المادة الأخيرة للتوافق مع متطلبات لجنة

الدستور

١. وضع خطة العمل

٦. العرض على اللجنة الفنية لأجارتها

٩. الترقيم والنشر والتوزيع

٨. اعتماد المواصفة

٧. العرض على مجلس الإدارة

وزارة الصحة الاتحادية :
تعمل بقانون رقابة الاطعمة للعام 1973م حول هذا القانون لوزارة الصحة القيام بالاتي :-
- مراقبة مواصفات الاغذية تبعاً للوائح الصادرة من قانون رقابة الاطعمة.
- منع تداول الاغذية المشوشة والفاسدة والمسببة للضرر الصحي.
- منع تداول الاغذية المعبأة بصورة تخالف المواصفات.

وزارة الثروة الحيوانية والسمكية :
دور وزارة الثروة الحيوانية والسمكية بدأ ميكراً فصدر قانون الحجر البيطري لحيوانات الصادر والوارد في العام 1913م وصدر قانون المناطق الخالية من امراض الحيوانات في العام 1973م ثم قانون فحص اللحوم في 1974م وقانون المجلس البيطري في 1985م واخيراً قانوني الصيدلة والسموم والامراض المستوطنة للحيوان في العام 2001م .

شرطة الجمارك :
تتبع شرطة الجمارك لوزارة الداخلية ولديها دور في محدود في مراقبة السلامة الصحية للاغذية وتعمل بموجب قانون الجمارك لسنة 1986م، حيث تقوم عادة بتصنيف السلع الغذائية بهدف تحديد قيمة الرسوم الجمركية لكل منها والجمارك هي الهيئة الرئيسية التي تسمح باحلال واخراج السلع الغذائية للسودان بعد استيفائها لشهادات المطابقة والتي سبق ذكرها في الأجهزة الرقابية السابقة.

وزارة الصناعة الاتحادية :
اكتسبت ادارة المواصفات السودانية في اوائل السبعينات وكانت تتبع الادارة العامة للرقابة الصناعية. بعد تعديل قانون المواصفات عام 1999م اوكل القانون تطبيق المواصفات لادارة المواصفات والجودة والبيئة فهي تقوم بالاتي :-
- التنسيق مع الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس لوضع وتبني المواصفات للمنتجات الوطنية ومدخلات الانتاج في القطاعات الصناعية المختلفة.

- تطبيق المواصفات المجازة ومراقبة الجودة للمنتجات الصناعية المحلية ومدخلات الانتاج.
- اعداد واقامة دورات توعوية وتدريبية وورش عمل في مجال الجودة وتشارك الادارة في اعمال اللجنة القومية للرقابة (التفتيش) الصناعية.
- مراعاة جودة ومواصفات المنتجات الصناعية وتحقيق أعلى مستوى من الجودة النوعية من خلال الاستغلال الامثل للمواد المتاحة.

- تقييم انماط الممارسة والاداء والنتائج لمعرفة مدى تأثيرها على جودة المنتجات.
- وضع نظام متكامل ومراجعة وتوثيق جودة الانتاج.
- التأكد من وجود نظم مناسبة وفاعلة لجودة المنتجات الصناعية.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأكد من ان المنتجات الصناعية مطابقة للمواصفات التي تضعها وتحجزها الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس.

- وضع الأسس اللازمة لتنفيد واستيفاء المتطلبات القانونية لمراقبة المواصفات وضبط الجودة.
- تشجيع ادخال نظم الجودة الشاملة في المنشآت الصناعية وتطبيق أنظمة مواصفات الايزو.
- خلق الوعي بالمواصفات وضبط الجودة النوعية وازالة المعوقات التي تضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية سواء في السوق المحلي أو العالمي.

- بناء ثقة المستهلك الداخلي والخارجي للمنتجات الصناعية الوطنية وتأكيد (مصنع في السودان).
- يعتبر الجهاز الرقابي لوزارة الصناعة أعلى جهاز في الرقابة الصناعية بالدولة ويتكون من مجموعة من المختصين في مختلف المجالات.

- تقوم اللجنة بعقد مجموعة من ورش العمل تهدف لتوعية قطاع الصناعات خاصة الغذائية بأهمية تطبيق نظم الجودة وسلامة الأغذية.
- تمنح الوزارة شهادة الجودة على مستويات مختلفة يتمتع صاحب الصناعة فيها ببعض الحوافز من قبل الدولة تعينه على الاستمرار في تطبيق الخطوات المطلوبة التالية للوصول لقمة هرم الجودة الشاملة والسلامة الصحية للمنتج مما يؤهله لتيل شهادات الجودة العالمية.

الأجهزة الأخرى المساعدة : مركز بحوث تصنيع الأغذية :

- أسس في العام 1965 بهدف مساعدة قطاع الصناعات الغذائية بالسودان لتطوير منتجاته والاستفادة من المواد الخام الزراعية بالسودان.
- يعمل به الآن أكثر من ستين باحثاً تسفيد من خبراتهم معتمدين الأجهزة الرقابية للأغذية.
- يعمل المركز كجهة مرجعية لهيئة المواصفات والمقاييس ووزارات الصحة والصناعة والزراعة.

مركز البحوث والاستشارات الصناعية :

- لدى المركز ادارة مختصة بالأغذية.
- الكوادر المؤهلة.
- المختبرات.

مستشارية الجودة والامتياز - رئاسة الجمهورية:

برامج الجوائز الداخلية:

برامج الاصلاح والتأهيل الصناعى فى السودان وأثره على الجودة :

- تبنى الحكومة برامج مكثفة للتنمية الصناعية تهدف جميعها لتحريك الطاقات العاطلة واجتذاب استثمارات جديدة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السودانية.
- وتأتي هذه البرامج في عدة محاور من أهمها =

- الضرائب والرسوم.
- التمويل.
- التسويق.
- التكنولوجيا.

٧/التوصيات والمقترحات:

خفض انتاج غازات الاحتباس الحراري

استخدام مرشحات لامتصاص الغازات الناتجة والجوء الى مصادر طاقة رحيمة بالبيئة.

الحد من استخدام المحاصيل في انتاج الوقود الحيوي

البحث عن مصادر اخرى لانتاج الوقود الحيوي صديقة للبيئة ولا تؤثر على انتاج الحبوب

تفعيل دور المواصفات لتقيام بدورها في البحث للمساهمة في معالجة تداعيات التغيرات المناخية

بناء قاعدة معلومات لمتابعة الأثار المترتبة على التغيرات المناخية

زراعة الغابات كبالوعات لامتصاص غاز(CO2) وبصفة خاصة بالمناطق الدافئة.

نشكركم على حسن المتابعة

نشكر الهيئة العامة للمواصفات لمُنح فرصة الحضور للمؤتمر

اعداد الدراسات والبحوث في مجال الطاقة الحيوية البديلة.

وضع القوانين الكفيلة بالحد من مسببات التغيرات المناخية

تنفيذ المشروعات والبرامج التي تساهم في تأمين الغذاء والمياه والطاقة خاصة للدول النامية

تحفيز الدول التي تقوم بتنفيذ تلك التوصيات ومنع حدوث مسببات التغيرات المناخية

تكثيف الدور الاعلامي لمخاطر التغيرات المناخية والحد من آثارها.

على دول حوض النيل تكوين لجنة مشتركة لاعداد دراسة فنية لمعرفة هذه الآثار على النيل.